

القسم الأول

البحرين مملكة يحكمها الملك حمد بن عيسى آل خليفة، الذي يرأس أيضاً جميع فروع الحكم. ويعين الملك مجلس الوزراء الذي يتولى أفراد من عائلة آل خليفة نصف الحقائق الوزاري فيه. وفي عام 2002، أقرت المملكة دستوراً أقم هيئة تشريعية مؤلفة من مجلسين، هما مجلس الشورى المؤلف من أربعين عضواً يعينهم الملك، ومجلس النواب المؤلف من أربعين عضواً يتم انتخابهم. ورغم أنه لم يكن بمقدور المواطنين تشكيل أحزاب سياسية، إلا أن القانون أجاز للجمعيات السياسية المسجلة تسمية مرشحين والمشاركة في نشاطات سياسية أخرى. وفي انتخابات عام 2006، لم يبلغ مراقبو الانتخابات المدربون عن أي مشاكل مهمة، رغم أنه كانت هناك ادعاءات بتلاعب الحكومة بفرز الأصوات في مراكز الاقتراع في بعض الحالات، وبتقسيم المناطق السياسية لصالحها. وقيدت الحكومة الحريات المدنية، بما فيها حرية الصحافة والتعبير والتجمع وتشكيل الجمعيات والانتساب إليها، وحرية ممارسة بعض الشعائر الدينية. وافترقت السلطة القضائية إلى الاستقلالية، وشكل الفساد مشكلة. وغالبية السكان من الشيعة، ولكن السنة يهيمنون على الأجهزة الأمنية ويتولون أكثرية الحقائق الوزارية و 22 من أصل مقاعد البرلمان الـ 40. وكان هناك تمييز بشكل روتيني ضد السكان الشيعة. وظل العنف المنزلي ضد النساء والأطفال، والاتجار بالأشخاص، والقيود المفروضة على حقوق العمال الأجانب، تمثل مشاكل.

القسم الثاني

تعمل الحكومة الأميركية في سبيل توسيع المشاركة السياسية وتعزيز حكم القانون، بهدف تحقيق قدر أكبر من الثقة والتعاون بين المواطنين، والمجتمع المدني، والحكومة. ولتحقيق تلك الغاية، تواصل الولايات المتحدة التشجيع على تبني الحكومة لمزيد من الشفافية في سياساتها لدى تعاملها مع السكان ومع المجتمع الدولي. ولدى المسؤولين الأميركيين علاقات وثيقة مع الجمعيات السياسية والمدنية المستعدة للتعاطي مع المسؤولين الأميركيين. ويمكن هذا الحوار الولايات المتحدة من تقييم آراء الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من مؤيدي الإصلاح لدى وضعها أولوياتها. وتوفر الحكومة الأميركية، عن طريق المساعدات وغيرها من البرامج، التدريب للحكومة والجمعيات المدنية دعماً منها للإصلاح السياسي.

القسم الثالث

تواصل الولايات المتحدة دعم النشاطات التي تحسن البيئة السياسية وتوسع المشاركة السياسية. وتتواصل السفارة بشكل منتظم مع منظمات المجتمع المدني المحلية التي تحترم وتعزز حكم القانون، وتدعمها. وكجزء من النشاطات الأميركية، يقيم السفير علاقات إيجابية مع زعماء الجمعيات السياسية، بما فيها تلك الممثلة في البرلمان والكثير من غير الممثلة فيه حالياً. ويحضر السفير وغيره من المسؤولين الأميركيين الاجتماعات المسموح الدخول إليها التي يعقدها بعض أعضاء البرلمان لناخبيهم، ويشجع المسؤولون الأميركيون في هذه المناسبات على المشاركة السياسية ويعالجون بواعث قلق المواطنين المتعلقة بعملية الإصلاح.

وتدعم الولايات المتحدة جهود البحرين الرامية إلى إيجاد برلمان يتحلّى بالخبرة والفعالية ويخضع للمساءلة والمحاسبة. وفي عام 2007 عادت إلى البلد منظمة غير حكومية تمولها الولايات المتحدة، كانت قد غادرت

البحرين في عام 2006، وهي تقوم حالياً بتقديم برامج تدريبية لأعضاء البرلمان والجمعيات السياسية. وفي العام 2008 تتعاون الولايات المتحدة مع منظمة دولية غير حكومية في سبيل جلب ممثلي كل الجمعيات في البرلمان إلى الولايات المتحدة للتشاور مع الكونغرس ومسؤولين أميركيين آخرين. كما تعمل الولايات المتحدة مع منظمات محلية غير حكومية لدعم تدريب الصحفيين الذين يغطون أنباء الانتخابات والبرلمان؛ وسوف تقدم منظمة محلية غير حكومية أحد برامج التدريب هذه عام 2008.

وتعتبر الولايات المتحدة إصلاح السلطة القضائية إحدى أولوياتها القصوى. ولتحقيق ذلك الغرض، إنضم بموجب برنامج تموله الولايات المتحدة أحد الخبراء القانونيين إلى وزارة العدل والشئون الإسلامية كمستشار لتيسير تحقيق مزيد من الفعالية والكفاية والشفافية في النظام القضائي من خلال تحليل النشاطات الحالية وتشجيع أفضل الممارسات. وتثني الحكومة بانتظام على البرنامج لما له من تأثير وقد طلبت مساعدة إضافية لتحديث نظامها القضائي إلى حد أكبر. وللاستجابة لجهود الحكومة في هذا المجال، تتعاون السفارة ومعهد الدراسات القضائية والقانونية التابع للوزارة معاً في دراسة الخيارات المتوفرة لتوفير مشاريع تدريب وتعزيز قدرات إضافية تحسن حكم القانون.

القسم الرابع

تستخدم الحكومة الأميركية جميع الموارد المتوفرة لديها لمعالجة مشكلة الاتجار بالأشخاص في البلد. وتسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز قدرات الحكومة وقطاع المنظمات غير الحكومية على حد سواء لمكافحة الاتجار بالأشخاص من خلال المنح المخصصة لتعزيز القدرات، والتدريب، وحملات التوعية. ويؤكد المسؤولون الأميركيون دوماً أمام المسؤولين الحكوميين من جميع المستويات على المسؤوليات المترتبة على البلد في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك من خلال التعاطي مع الحكومة في سبيل تشجيع تطبيق تشريعات البحرين الجديدة المناهضة للاتجار بالأشخاص. وتمول الولايات المتحدة تدريب المسؤولين في أجهزة تطبيق القانون والمحامين والقضاة لتعزيز تطبيق قوانين مكافحة الاتجار بالأشخاص. وكجزء من حملات التوعية، عرض المسؤولون الأميركيون أفلاماً تسلط الضوء على مشكلة الاتجار وأتبعوا تلك الأفلام بنقاش لتحديد ماهية الاتجار بالأشخاص ومناقشته. واستضاف مسؤول أميركي في عام 2008 مائدة غداء لمسؤولين حكوميين من دول مرسلة يتعاملون مع ضحايا الاتجار، لتنسيق الجهود محلياً وتسهيل تبادل المعلومات بين تلك الدول والولايات المتحدة.

وتمول الولايات المتحدة برامج تعالج مسألة المشاركة السياسية؛ وتوفر التدريب للمنظمات غير الحكومية والمجموعات العمالية والموظفين الحكوميين؛ وتعزز حكم القانون. وفي عام 2007، استخدمت منظمة محلية غير حكومية منحة مولتها الولايات المتحدة لوضع ونشر تقرير عن وضع حقوق الإنسان في البلد. وتعمل السفارة في عام 2008 مع المسؤولين عن التطبيق لتقديم منح صغيرة لمكافحة العنف المنزلي، وتوليد مزيد من الوعي السياسي داخل المجتمع، وتقديم برامج تدريب على إدارة المنظمات غير الحكومية ودعم حرية الصحافة. وتدعم الحكومة الأميركية مشروعاً لإحدى المنظمات الدولية غ ي الحكومية لتجسير الشق بين الحكومة والمجتمع المدني من خلال إصلاح القانون الخاص بالمجتمع المدني.

وتسعى الولايات المتحدة من خلال وسائل مختلفة إلى مساعدة البلد في توسيع المشاركة السياسية وتحسين حقوق الإنسان. وتركز الولايات المتحدة على التربية المدنية بوصفها عنصراً أساسياً لتعزيز الديمقراطية على المدى الطويل في البلد. ويدرب أحد برامج التربية المدنية التي تمويلها الحكومة الأميركية المدرسين على تعليم منهاج يركز على قيمة المشاركة في المجتمع المحلي والحكومة، والمسؤولية الفردية، وحل

المشاكل جماعيا. وفي كانون الثاني/يناير 2008، درب البرنامج 56 معلماً في ورشة عمل استمرت لمدة يومين.